

إعلان إنديرة

للحكومات دون الوطنية، والمدن، والسلطات المحلية بشأن الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠

٣١ أغسطس ٢٠٢٠

تمهيد

نحن الحكومات دون الوطنية، والمدن، والسلطات المحلية – بصفتنا مشاركين ومساهمين في عملية إنديرة للحكومات دون الوطنية، والمدن، والسلطات المحلية المعنية بتطوير الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠، وبدعم من الأمانة العامة ومن بعض الأطراف المشاركة في معاهدة التنوع البيولوجي – **نشعر بقلق بالغ** حيال الآثار البالغة التي يُحدثها فقدان التنوع البيولوجي والتغير المناخي على سبل عيشنا وعلى مجتمعاتنا. لقد باتت آثار ذلك جلية واضحة على بيئتنا وبنيتنا التحتية واقتصادنا وصحتنا ورفاهيتنا بل وعلى استمتاعنا بالطبيعة. وفي واقع الأمر، فإن وباء كوفيد-١٩ العالمي قد أعاد لأذهاننا مدى أهمية العيش في تجانس مع الطبيعة. يُعد التنوع البيولوجي الصحي وخدمات النظم البيولوجية التي يوفرها عناصر أساسية لرفاه الإنسان ولبناء المرونة في مدننا وأقاليمنا، أثناء الوباء وبعد زواله، وينبغي أن يكون هذا التنوع محورياً في تعافينا منه.

وإذ **يساورنا القلق** من إنه، وبحسب ما ورد في الإصدار الخامس من التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي، لم يتم الوفاء بأي من أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي بصورة كاملة؛ ومن أن العمل من قبل الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي لا يكفي بمفرده في وضعنا على مسار رؤية عام ٢٠٥٠ المتمثلة في "العيش في تجانس مع الطبيعة" أو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؛ كما أن التقارب بين اتفاقات البيئة متعددة الأطراف يتقدم بإيقاع بطيء للغاية.

وإذ **تُقر** بأن تقرير التقييم العالمي للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم البيولوجية قد توصل إلى إنه، وعلى الرغم من عدم كفاية الإجراءات، إلا أن الأوان لم يفت بعد بالنسبة للمناخ ولا للتنوع البيولوجي، غير أن هناك حاجة لتحرك تحولي على كافة المستويات.

وإذ **ندرك** بوجود حاجة لتغيير تحولي على صعيد الأنظمة البيئية البرية والبحرية، وعلى صعيد التنمية الحضرية وجميع القطاعات الإنتاجية لضمان تحسين الأمن الغذائي وصحة الإنسان وسبل العيش المستدامة مع تجنب تخفيف الأثر السلبي على التنوع البيولوجي أو التقليل منه. وإذ **ندرك** كذلك الدور الذي تقوم به العديد من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في إدارة مناطقهم، وذلك من خلال التعميم الفعال للتنوع البيولوجي في جميع القطاعات.

وإذ **نفوه** إلى الحاجة لتطوير سياسة، وحوكمة، وحلول مالية فعالة على جميع المستويات الحكومية لضمان التكامل الرأسي على صعيد المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية وعلى مستوى المدن بغرض إحداث تغيير تحولي. وينبغي لهذه الأمور أن تتصدى لكل من الدوافع المباشرة وغير المباشرة لفقدان التنوع البيولوجي، وكذلك لإحداث تكامل بين جميع أبعاد التنمية المستدامة (البيئية، والاقتصادية، والثقافية والاجتماعية).

وإذ **تُبرز** الدور الرئيسي للقطاع الخاص، بما في ذلك القطاع المالي، وإذ **نُشجعهم** على تحفيز التغيير التحولي المطلوب من خلال المشاركة الكاملة والنشطة والمسؤولة لمساندة الحفاظ على التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام.

وإذ **نُشد** على الدور الهام الذي تلعبه بالفعل الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية في حماية وتعزيز التنوع البيولوجي وفي القيام بإجراءات من خلال عمليات التخطيط، والتنفيذ، والمراقبة.

وإذ **نُرحب** بالتصديق على خطة العمل بشأن الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية الأخرى من أجل التنوع البيولوجي (٢٠١١-٢٠٢٠) المنصوص عليها في القرار X/22 وإذ **تُقر** بما كان لهذا التصديق من دور مُثمر خلال العقد المنصرم في تعبئة التحركات

دون الوطنية، والمحلية، وعلى مستوى المدن باتجاه تنفيذ أهداف الاتفاقية؛ علاوة على تحفيز وجود إدراك متزايد بالدور الحيوي الذي يقوم به مكونا (دون الوطني، والمحلي، والمدن) في اتفاقية التنوع البيولوجي.

وإذ **نحتفي** بالالتزامات والبيانات التي صدرت مؤخراً عن الحكومات دون الوطنية، والمدن، والسلطات المحلية بما في ذلك إعلانات النوايا الأخيرة^١، وبخاصة القمة العالمية الخامسة والسادسة للتنوع البيولوجي للمدن والحكومات دون الوطنية والسلطات المحلية – إعلان كينتانارو المعني بتعميم التنوع البيولوجي على المستوى المحلي ودون الوطني (٢٠١٦) وإعلان شرم الشيخ للعمل المحلي ودون الوطني من أجل الطبيعة والناس (٢٠١٨).

وإذ **نقر** بالحاجة للتأسيس على خطة العمل القائمة المنصوص عليها في القرار X/22، وعلى برنامج الدعاية الخاص بالحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية على مدار العقد المنصرم، علاوة على **الالتزام الجماعي** برفع مستوى طموحنا وحرارتنا في العقد القادم.

تطورات الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠

وإذ **نرحب** بتطوير الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠، وعلى وجه الخصوص، الأهداف المستندة إلى العمل، والمحددة، والقابلة للقياس، والتي يمكن تحقيقها، والواقعية، وذات المدة الزمنية المحددة، علاوة على إدراج إطار متكامل للمراقبة.

وإذ **نتقدم بالشكر** للرئيسين المشاركين للفريق العامل مفتوح العضوية المعني بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠ لإتباعه نهجاً شمولياً وتشاركياً في وضع الإطار؛ وإذ **نرحب** بـ"النهج الحكومي الشامل" الذي يتجسد في الإطار، والذي يعكس مبدأ الحوكمة على صعيد جميع المستويات الحكومية، بما في ذلك مستوى الحكومات دون الوطنية، والمدن، والسلطات المحلية.

وإذ نواصل **دعم** رؤية عام ٢٠٥٠، "العيش في تجانس مع الطبيعة"، ونقف على أهبة الاستعداد لمفعمين بطموح بالغ من أجل تقديم إسهام يوصل لأثر محلي عالمي، مع الإسهام بشكل ملموس في الأهداف بعيدة المدى.

وإذ **نشاطر طموح** مهمة ٢٠٣٠ كما وردت في المسودة الأولية للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد ٢٠٢٠، "اتخاذ إجراء عاجل داخل جميع قطاعات المجتمع من أجل وضع التنوع البيولوجي على مسار الانتعاش بما يعود بالنفع على الكوكب والناس". يضمن ما سبق مساراً واضحاً باتجاه رؤية ٢٠٥٠ ويتوافق مع طموح الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية نحو التصدي للتحديات العالمية الأكثر إلحاحاً، ويشمل ذلك التغير المناخي، وتخفيض مخاطر الكوارث، والصحة وتخفيف حدة الفقر، علاوة على التنوع البيولوجي.

تطبيق الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠

وإذ **نرحب** بإدراج الحكومات دون الوطنية، والمدن، والسلطات المحلية بوصفها من عوامل تمكين تطبيق الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من ذلك، فإننا ندرك أن دورنا يتجاوز توفير الظروف التي تُمكن تطبيق الإطار.

تلعب الحكومات، والمدن، والسلطات المحلية دوراً هاماً في الحفاظ على التنوع البيولوجي وانتعاشه وتقليل المخاطر التي تهدده، وفي الوفاء باحتياجات الناس من خلال الاستخدام المستدام والتقاسم المنصف للمنفعة، وفي تطوير الأدوات والحلول المطلوبة لتطبيق إجراءات حماية التنوع البيولوجي، وكذلك في عملية المراقبة والإبلاغ.

^١ [Aburra Valley – Medellin Declaration of Metropolitan Areas to the post-2020 global biodiversity framework \(2019\)](#)

^٢ [Carta de São Paulo - BIO2020 – Brazilian Perspectives for the Post-2020 Global Biodiversity Framework \(2020\)](#)

وإذ **ندرك** أن إجراءاتنا الخاصة بتطبيق وتعميم التنوع البيولوجي تضمن توافر آليات الدعم والظروف المواتية على المستويات دون الوطنية والمحلية وعلى مستوى المدن – وندرك كذلك أن تعزيز تلك الجهود يمكن أن يتحقق من خلال نهجٍ راسيٍّ متكامل وشامل لعدة قطاعات.

وإذ **نبرز** الدور الكبير الذي تلعبه الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية في تعبئة الموارد من أجل تطبيق الإجراءات الخاصة بالتنوع البيولوجي وتعميمه. وإذ نشدد على الحاجة لجهود عاجلة ومتزايدة من أجل تعبئة الموارد المالية على كافة المستويات الحكومية ومن القطاع الخاص.

نحن في وضع استثنائي وعلى أكبر قدر من الفعالية من أجل الترويج للإطار والتوعية به واستيعابه في كافة قطاعات المجتمع، ولتيسير المشاركة من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل تطبيق الإطار على المستوى دون الوطني والمحلي وعلى مستوى المدن. وعلى الرغم من ذلك، فإننا **ندرك** أنه يمكن عمل ما هو أكثر من ذلك بغية التأسيس على السياسات والأطر القائمة من أجل ضمان المشاركة الكاملة للمجتمع برمته في تطبيق الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠.

الالتزام بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠

ستواصل الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية التأسيس على جهودنا السابقة في سبيل تحقيق إجراءات تحويلية من خلال:

- إدراك القيمة الإجمالية للطبيعة مع دمجها في أدوات التخطيط، والإدارة، والحوكمة الخاصة بالحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية؛
- تطبيق إجراءات ملائمة لبلوغ مقاصد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠ وتحقيق أهداف الإجراءات الخاصة به؛
- تحقيق الاتساق بين استراتيجيات وإجراءات التنوع البيولوجي، وجهودنا الخاصة بالمراقبة والإبلاغ وبين خطة العمل بشأن الاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيئي، وذلك في نطاق اختصاصاتنا على المستوى الوطني والمحلي وعلى مستوى المدن؛
- زيادة تعبئة الموارد للاستثمار في إجراءات التنوع البيولوجي على المستوى دون الوطني والمحلي والمدن، مع تقديم حوافز لضمان الوصول لنتائج إيجابية؛
- تعميم التنوع البيولوجي في كافة القطاعات العامة والخاصة والتجارية من أجل تحقيق قدر أكبر من المرونة البيئية والاجتماعية والاقتصادية؛
- التواصل، والتثقيف وزيادة الوعي العام من خلال جهود محددة تسعى لتوفير المعرفة بعدة لغات؛
- تعزيز بناء القدرات من أجل تطبيق الحلول القائمة على الطبيعة والبنية التحتية الخضراء والزرقاء، وبخاصة من خلال المناهج القائمة على الأنظمة البيئية وكإسهام في التعافي الأخضر من كوفيد-١٩؛
- توفير فرص لتبادل المعرفة على المستوى دون الوطني والمحلي وعلى مستوى المدن وبين كافة قطاعات المجتمع؛
- تبادل أفضل الممارسات على المستويات دون الوطنية والمحلية والمدن، وذلك بغية تطبيق الإجراءات التحويلية بصورة فعالة؛
- تحقيق التقارب بين الاتفاقات والعمليات الحكومية الدولية، واتخاذ إجراءات جريئة ومبتكرة على المستوى دون الوطني والمحلي والمدن يتمخض عنه نتائج تعود بالنفع المتبادل.

نداء من أجل العمل

نحن الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية، وتأسيساً على ما سبق **نهيب** بأطراف اتفاقية التنوع المناخي:

- I. اتخاذ إجراءات قوية وجريئة لتحقيق التغيير التحولي، كما ورد في تقرير التقييم العالمي للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيولوجية، وذلك بغية وقف فقدان التنوع البيولوجي.
- II. إدراك الدور الفعال للحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية، في تحقيق رؤية ٢٠٥٠ للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠، وكذلك تحقيق مهمة ٢٠٣٠ كما نصت عليها وثيقة المسودة الأولية؛ علاوة على إدراج هذا الإدراك في كافة أجزاء النص الخاص بالإطار، بما في ذلك إطار المراقبة الخاص بالمقاصد والأهداف.
- III. دعم تبني مؤتمر الأطراف الخامس عشر لقرار جديد مُخصص يكون معنياً بدرجة أكبر بإدراج الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠؛ الذي يؤسس على خطة العمل بشأن الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية الأخرى من أجل التنوع البيولوجي (٢٠١١-٢٠٢٠) ويجدها ذلك على النحو الذي أقره القرار X/22؛ وأن من شأن ذلك أن يرفع بصورة كبيرة من الطموحات الخاصة بتطبيق الحكومات دون الوطنية والمحلية والمدن للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠ على مدار العقد القادم.

17. إنشاء منصة لأصحاب المصلحة المتعددين تضمن وجود تمثيل للحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية بغية دعم تطبيق الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

نحن الحكومات دون الوطنية، والمدن، والسلطات المحلية، وإذ **نقف على أهمية** الاستعداد، جنباً إلى جنب مع أطراف معاهدة التنوع البيولوجي، لمواجهة تحدي تحقيق الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، من أجل ضمان الاستثمار، وبغية لعب دور أكبر في تطبيق الإطار من خلال خطة عمل متجددة ومُعززة بدرجة كبيرة بشأن الحكومات دون الوطنية، والمدن، والسلطات المحلية من أجل العقد القادم.

السيدة ليزلي جريفس، عضو في برلمان ويلز
وزيرة البيئة، والطاقة، والشؤون الريفية
نيابة عن حكومة ويلز



Llywodraeth Cymru
Welsh Government

السيدة روزانا كوننجهام، عضو في البرلمان الأسكتلندي
أمينة مجلس الوزراء للبيئة – التغيير المناخي والإصلاح الزراعي
نيابة عن الحكومة الأسكتلندية



Scottish Government
Riaghaltas na h-Alba
gov.scot

السيدة شيريل جونز فور
نائب عمدة فاكسيو، السويد
نيابة عن المجلس الدولي للمبادرات المحلية البيئية لأوروبا



السيد أشوك سرديران
رئيس المجلس الدولي للمبادرات المحلية البيئية
نيابة عن المجلس الدولي للمبادرات المحلية البيئية – الحكومات
المحلية من أجل الاستدامة



السيد بينوي تشاريت
وزير البيئة والتصدي للتغير المناخي
نيابة عن حكومة كويبيك



السيدة إلينا مورينو
رئيس الأقاليم من أجل التنمية المستدامة
نائب وزير البيئة بإقليم الباسك
نيابة عن الأقاليم من أجل التنمية المستدامة



لم يحدد بعد
نيابة عن اللجنة الأوروبية للأقاليم



European Committee
of the Regions

السيد هايدي أوهمورا
حاكم مقاطعة آيتشي
نيابة عن مجموعة الحكومات دون الوطنية الرائدة التي تعمل على
تحقيق أهداف آيتشي



السيد سيمون ميلان حاصل على رتبة الإمبراطورية البريطانية
المدير التنفيذي
نيابة عن الحديقة النباتية الملكية في إنديرة



Royal
Botanic Garden
Edinburgh

الجهات الداعمة:
السيدة فرانسيسكا أوسوساكا
المدير التنفيذي
نيابة عن نايتشرسكوت



التاريخ: ٣١ أغسطس ٢٠٢٠



[تُركت هذه الصفحة خالية عن عمد]

الأطراف الموقعة

الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية

الاسم	الوظيفة المنظمة	تاريخ التوقيع
على سبيل المثال: جو بلوجز	رئيس قسم البيئة والطبيعة المجلس المحلي	اليوم/الشهر/٢٠٢٠

بيان بجهات أخرى داعمة

الاسم	الوظيفة المنظمة	تاريخ التوقيع
على سبيل المثال: نات يوري	مدير، منظمة إينجو الأسكتلندية	اليوم/الشهر/٢٠٢٠

تعليمات التوقيع

نحن نرحب بشدة بمشاركة الحكومات دون الوطنية، والمدن، والسلطات المحلية من كافة أرجاء الكرة الأرضية في التوقيع على إعلان إدنبيرة؛ وهو ما يُعد بالتبعية إشارة إلى التزامهم باتخاذ إجراءات تحويلية من أجل تحقيق الأهداف والطموحات المنصوص عليها في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠.

وعلاوة على ما سبق، وإذ ندرك دور المنظمات غير الحكومية والتجارية، في المضي قدماً فيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بالطبيعة على المستوى المحلي، فإننا نرحب بالدعم الإضافي المقدم من مثل هذه المنظمات والمساند للمبادئ التي وردت في إعلان إدنبيرة.

وتقع مسؤولية تحقيق الأهداف العالمية كما وردت في إطار ما بعد ٢٠٢٠ على عاتق أطراف المعاهدة. ومن أجل تحقيق تغير تحولي حقيقي من أجل الطبيعة، يجب على جميع المستويات الحكومية أن تعمل معاً بقدر أكبر من الفعالية على مدار العقد القادم، ومن ثم، فإننا نرحب بشدة بدعم أي طرف من أطراف المعاهدة يرغب – من خلال إعلان إدنبيرة – على إدراك دور المكون دون الوطني داخل الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠.

سيخضع جميع الموقعين المحتملين لعملية فرز قصيرة للتحقق من تمثيلهم للجهات التي ينتمون إليها، وللتأكد من إدراجهم في الفئة المناسبة:

- I. الموقع التابع للحكومة دون الوطنية، والمدينة، والسلطة المحلية – على سبيل المثال: الوزير، والحاكم، والعمدة، مدير الإدارة، ورئيس شبكة المدن إلخ.
- II. طرف داعم حكومي – على سبيل المثال/وزير، مدير الإدارة، إلخ، ينتمي لحكومة إحدى الدول الداعمة.
- III. جهة داعمة إضافية – على سبيل المثال منظمة غير حكومية أو تجارية.

ينبغي على الراغبين في التوقيع تقديم طلباتهم من خلال: enquiries-subnationalworkshop@gov.scot وكتابة ED Signature في خانة الموضوع.

ولتسهيل عملية الفرز، نرجو استخدام عنوان بريد إلكتروني رسمي إن أمكن ذلك (بمعنى عدم استخدام عنوان بريد شخصي). ونرجو منكم ذكر البيانات التالية:

- الاسم،
- الجهة،
- الوظيفة داخل الجهة المذكورة،
- مستوى التمثيل (على سبيل المثال: حكومة دون وطنية، أو إقليمية، أو مدينة، أو سلطة محلية)،
- البلد
- الفئة التي ينتمي إليها التوقيع، بمعنى (I) – (III) أعلاه.

نموذج:

الإسم	Name	فريدريكا جونزاليس
عنوان البريد الإلكتروني الرسمي	Official email address	F.Gonzales@madrid-council.es
الوظيفة داخل الجهة	Position within Organisation	رئيس شعبة البيئة والطبيعة بالمجلس
الجهة	Organisation	مجلس مدريد
مستوى التمثيل	Level representation	المدينة
البلد	Country	أسبانيا
فئة التمثيل	Signatory category	حكومة دون وطنية والمدينة والسلطة المحلية



وفي حالة التوقيع نيابة عن مسؤول أو ممثل، ينبغي أن يحتوي الطلب كذلك على دليل مُوثق لسلطة التفويض تلك ويتم إرفاقها بالطلب المُقدم عن طريق البريد الإلكتروني، على سبيل المثال: يمكن أن يكون ذلك عبارة عن نسخة ممسوحة ضوئياً من خطاب على ورق رسمي يحمل توقيع الممثل أو المسؤول.